14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الثلاثاء 31 ديسمبر 2013م العدد 15953

إشراف/ بشير الحزمي

الأمم المتحدة تشدد على احترام حقوق المهاجرين ونبذ كراهية الأجانب

■ نيويورك/ متابعات:

دعت أسرة الأمم المتحدة الشعوب والحكومات في كل مكان لنبذ كراهية الأجانب وتبني الهجرة باعتبارها عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والشاملة والمستدامة.

وقال الأمين العام بان كي مون في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين : «فلنجعل الهجرة تعمل لصالح المهاجرين والبلدان على حد سواء. نحن ندين بذلك لملايين المهاجرين الذين من خلال شجاعتهم وحيويتهم وأحلامهم، يساهمون في جعل مجتمعاتنا أكثر ازدهارا ومرونة وتنوعا.»

وأكد أن الهجرة «هي حقيقة واقعة» في القرن 21. ،موضحا أن هناك نحو 232 مليون مهاجر دولي الآن يجلبون الفوائد لبلدان المقصد والمنشأ من خلال عملهم الأساسي وتحويلاتهم المالية.

ولفت إلى أن هذه الفئة الهامة من السكان لا تزال غير مرئية إلى حد كبير، وغير مسموعة في المجتمع، مشيرا إلى أن ما يقرب من نصف المهاجرين هم من النساء، وواحد من بين كل عشرة تحت سن 15 عاما، و40 % يعيشون في البلدان النامية. ويعيش ويعمل عدد كبير جدا منهم في أسوأ الظروف بأقل نسبة حصول على الخدمات الأساسية والحقوق الأساسية، مما يجعلهم عرضة للابتزاز، والعنف والتمييز والتهميش بشكل غير متناسب .

وقال أن الأمم المتحدة تعمل على حماية حقوق المهاجرين، وخفض التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، وتعزيز السياسات التي تزيد من فوائد التنقل.

وأضاف بقوله «لا ينبغي أن يضطر المهاجرون إلى تعريض حياتهم وكرامتهم للمخاطر» مذكرا أنه في وقت سابق من هذا العام، دخلت اتفاقية العمل اللائق لعمال المنازل، وكثير منهم من المهاجرين، حيز التنفيذ.

وفقا للتقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014

الحقوق والصحة الإنجابية حظيت بعناية كبيرة من قبل الدولة ودعم وشراكة من المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص

تناول الجزء السادس من التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014م موضوع (الحقوق والصحة الإنجابية والأمراض والوفيات) ، أوضح التقرير في هذا الجزء أن قضايا الحقوق والصحة الإنجابية قد حظيت بعناية كبيرة نسبيا من قبل الدولة خلال الفترة الماضية وتبنت سياسات وبرامج وخططاً واتخذت إجراءات عديدة لمعالجة المواضيع التي يطرحها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وقد تحقق خلال الفترة الماضية بعض التقدم في جوانب تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وارتفع استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 13 % في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى 23% عام 2004م بين النساء المتزوجات في سن الإنجاب. كما زاد عدد المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات الطوارئ التوليدية والخدمات الصحية للحوامل وغيرها. إضافة إلى ذلك فقد حظي هذا الجانب بدعم وشراكة العديد من الجهات والمنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص.. صحيفة (14أكتوبر) تستعرض فيما يلي أهم مكونات التقرير في هذا الجزء ، فإلى التفاصيل :

عرض / بشير الحزمي

التقرير الذي أصدرته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أشار إلى أن اليمن كانت قد تبنت مفهوم الصحة الإنجابية كما صدر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994 وعملت على التحرك في إطار برنامج عمله باستثناء بعض العناصر التي لا تتفق والمرجعيات التشريعية للبعض. وتبعاً لذلك وضعت السياسات والبرامج الخاصة لدعم النسيج المؤسسي والبحثي وتتالت المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية لتنفيذ ما صدر عن المؤتمر من توصيات ، وقد اعتمد هذا المفهوم على أن الصحة الإنجابية تعني«قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة ، وقدراتهم على الإنجاب ، وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره وتكريس حق الرجل والمرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل والولادة وتهيئ للزوجين أفضل الفرص لإنجاب وليد متمتع بالصحة».

أولويات

وذكر التقرير بأن توفير الرعاية الصحية للأم خلال هذه المرحلة يعتبر من أهم الأولويات حيث أن حصول الأم على الرعاية أثناء الحمل تؤدي إلى إتمام الحمل بسلام . وذلك من خلال الفحوصات الدورية التي تهدف إلى كشف الحمل عالي الخطورة لإحالته لتلقي الرعاية الصحية اللازمة في الوقت المناسب. كما تعتبر الرعاية الطبية الجيدة أثناء الحمل من أفضل الآليات المخفضة لنسب وفيات الأمهات وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية فهي لا تساهم فقط في تخفيضها بل أيضاً في تخفيض وفيات حديثي الولادة وتقلل من نسب المواليد ناقصي الوزن.

سياسات وبرامج

وتناول التقرير في هذا الجانب معلومات حول السياسة أو البرنامج أو الإستراتيجية التي تتناول الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية حيث أشار إلي أن هناك العديد من الجهات والمؤسسات التي تهتم بقضايا الحقوق والصحة الإنجابية ومن أهمها (قطاع السكان في وزارة الصحة العامة والسكان، المجلس الوطني للسكان، البرنامج الوطني لمكافحة الايدز، جمعية رعاية الأسرة اليمنية).

ففي مجال السياسات: هناك العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تهتم بقضايا الصحة والحقوق الإنجابية، وهي قيد التنفيذ من قبل هذه الجهات ومن أهم هذه السياسات والاستراتيجيات (الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية ، السياسة الوطنية للسكان، الإستراتيجية الوطنية للمرأة).

ولفت التقرير إلي أن نتائج استبيان قد أظهرت أن أغلب مواضيع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتعلقة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، يتم تناولها ويحدث فيها إنجاز وإن كان متأخرا عن الجدول الزمني، إلا أنه لوحظ أن هناك قصور في القضايا الصحية التالية، وهي: تقديم الحماية الاجتماعية والدعم الطبي للمراهقين والشباب ، السعي إلى القضاء على انتقال مرض نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل وعلاجها لإطالة عمر الأمهات المصابات بالمرض، منع ومواجهة آثار الإجهاض غير الآمن ، الكشف المبكر وعلاج سرطان عنق الرحم ، القضايا المرتبطة بالصحة الجنسية وضمان حق الإجهاض الآمن والزواج القسري.

إنجازات تحققت

وعن الانجازات التي تحققت في هذا الجانب أوضح التقرير أن هناك مجموعة من الإنجازات المتحققة في مجال الصحة الإنجابية أهمها : ارتفاع عدد النساء المستخدمات لخدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة ، زيادة عدد المستشفيات التي تقدم خدمات للحالات الطارئة ، (تقرير تقييم الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية -2010 205) ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل المترددات من الحوامل على مراكز تقديم الخدمة (تقرير الإدارة العامة للصحة الإنجابية 2010) ، إلزام كل عمليات نقل الدم للفحص والكشف عند العدوى وإنشاء مراكز لتقديم الرعاية وتقديم الخدمات العلاجية للمصابين بالعدوى (تقرير مشروع مكافحة العدوى بالايدز 2010) ، ولفت التقرير إلى أنه ومن خلال دراسة أهم خدمات الصحة الإنجابية المقدمة طبقاً لمعايير الرعاية، أظهرت نتائج الاستبيان أن أغلب خدمات وسائل منع الحمل و رعاية الأمومة والعقم والإجهاض والوقاية من أمراض الاتصال الجنسي والسرطان وخدمات علاج ناسور الولادة وختان الإناث، هي خدمات تسعى الدولة إلى تقديمها وإتاحتها للراغبين في الحصول عليها، وإن كانت في الكفاءة دون المستوى المطلوب.

ونوه التقرير بأن قائمة الأدوية الوطنية الأساسية تتضمن مجموعة كاملة من أدوية الصحة الجنسية والإنجابية التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

فئات مستهدفة

وعن الفئات المجتمعية المستهدفة التي تناولتها البرامج بين التقرير أن هذه الفئات تختلف باختلاف أهداف الاستراتيجيات والسياسات، إلا أنها في الغالب تستهدف جميع السكان وذلك في ما يخص السياسة الوطنية للسكان، وبعض هذه السياسات تستهدف الحكومة والمجتمع المدني، إلا أن النساء تظل هي المستهدف الرئيسي لخدمات الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وهذه الخدمات تتركز فيما يلي: الفحوصات والاستشارات الطوعية في إطار تنظيم الأسرة ، التوعية لتغيير السلوكيات للوقاية من مرض نقص المناعة المكتسب في إطار خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ، منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل في إطار خدمات صحة الأمومة ، علاج المصابين بمرض نقص المناعة البشرية المكتسب ، خدمات الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومرض نقص المناعة البشرية المكتسب.

معوقات

وعن أهم المعوقات أما تحقيق الانجازات في مجال الحقوق الإنجابية في اليمن ذكر التقرير بأنها تتمثل في عدم مشاركة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني بقوة ، وعدم وجود التزام سياسي قوي ، ضعف تمكين المرأة ، عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، ضعف جودة الخدمات المقدمة ، شحة الموارد المالية ، التشتت السكاني الكبير في اليمن ، الوصمة المجتمعية للمصابين بالأمراض الجنسية وعدم طلب الخدمة ، صعوبة معرفة المصابين بالعدوى وخصوصا مرضى الايدز ، عدم وجود كوادر مؤهلة كافية ، ضعف الوعي المجتمعي بكيفية التعامل مع مرضى الايدز ، إضافة إلى أنه لا يوجد لدى البلد برامج محددة لضمان حصول المراهقين والشباب على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تضمن وتحترم الخصوصية والسرية ، كما أنه لا يوجد لدى البلد أي تشريع رسميا ولوائح لتعزيز المعايير الأخلاقية في تصميم الأبحاث في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ، وأيضا للأسف أنه لا يوجد في اليمن آليات لضمان تنفيذ السياسات والبرامج لرصد أمراض ووفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة.

قضايا ذات اهتمام

وحول أكثر المواضيع التي تهم البلد فيما يتعلق بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والتي تعتبرها الدولة ضمن أولويات السياسة العامة للسنوات (5-10 سنوات) المقبلة ذكر التقرير بأنها تتمثل في تخفيض نسبة وفيات الأمهات ، تخفيض نسبة وفيات الأطفال الرضع ، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون خمس سنوات ، رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد ، خفض معدلات الخصوبة العالية.

تقييم الأنشطة

وعن التقييم الوطني للحقوق والصحة الجنسية أوضح التقرير بأنه يتم تقييم الأنشطة الخاصة بالصحة والحقوق الإنجابية عن طريق التقارير الخاصة بالمسوح الصحية والديمغرافية مثل (MICS، DHS، PAPFAM)، وأن أوليات التقييم تتمحور بشكل أساسي فيما يلي: مؤشرات عن الصحة الإنجابية والزواج المبكر ، وسائل تنظيم الأسرة ، مؤشرات التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية.

تمويل وشراكة

وعن مستوى التمويل والشراكة لأنشطة وخدمات الصحة الإنجابية أظهر التقرير بأن العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تساهم في تطوير وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والتوعية بأهمية الحقوق الإنجابية، ومن أهمها (صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية ، الحكومة الهولندية، الاتحاد الأوروبي، جمعية الرعاية التكاملية للمتعايشين مع الايدز) ، وأن أهم الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات والمؤسسات المعنية بالحقوق والصحة الإنجابية والأمراض والوفيات تتمحور في: الحد من وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة ، الوقاية من مرض الأمهات أثناء الحمل والولادة ، الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ، الوقاية من مرض نقص المناعة المكتسب ، القضاء على العنف ضد المرأة ، الحد من وفيات الأطفال ، تأمين خدمات التحصين.

>> أد .محمد عبد العزيز يسر*

الإحصاء وعلاقته بالتنمية

ما أحوجنا في الجمهورية اليمنية وفي كل مناحي الحياة إلى استخدامنا للإحصاء والأرقام الصحيحة التي تخدم الباحثين ومؤسسات الدولة والمجتمع للعام القادم 2014م الذي تم فيه تحديد البدء بعملية التعداد السكاني الثالث لسكان الجمهورية اليمنية بعد تحقيق الوحدة منذ العام 1990م ، فقد جرى أول تعداد عام 1994م، ثم التعداد السكاني الثاني 2004م ، ثم التعداد السكاني الثالث عام 2014،حيث يتوقع أن يصل سكان الجمهورية اليمنية إلى 26 مليون شخص تقريبا وفقا للإسقاطات السكانية الحديثة بفارق 6 ملايين عن التعداد السابق عام 2004م.

ولعل القارئ سيفاجأ أن 6 ملايين من البشر هم حصيلة عشر سنوات وهي من أعلى النسب في العالم، حيث يشار إلى أن الزيادة السكانية السنوية بلغت 3.0 % وهي كما ذكرنا من أعلى النسب في العالم – فما بالنا إذا قسنا أنفسنا ببعض المجتمعات التي تتناقص فيها أعداد السكان السنوي بنسب مئوية متدنية فمصر والأردن وتونس يمثل النمو السكاني فيها 2.2 % ، أما في الدول الأوروبية فالنمو يمثل نسبا بطيئة جداً. فعلى سبيل المثال 1.1 % في فرنسا، 0.08 % في الدول الإسكندنافية أما في بريطانيا فالنسبة تقل عن 0.06 % – فهل نعني ما معناه الزيادة السكانية؟ في بلد كاليمن التي تتميز مساحتها ، بتنوع التضاريس ما بين جبال وهضاب وصحارى لا تمثل الأرض الصالحة للزراعة فيها إلا 5 أو 10 % فقط لكي نطعم هؤلاء القادمين إلى هذه الأرض .

نعم إن الرزاق هو الله عز وجل ، والآيات القرآنية كثيرة تشير إلى أن((الله هو الرزاق ذو القوة المتين)) ولكن هل للام والأب الاستطاعة في التربية ؟ وهل للوالدين الاستطاعة في رعاية 5 أو 7 أو 10 من الأولاد والبنات؟؟ فهم يحتاجون إلي الطعام والملبس والمسكن – فكما قلنا أن الله هو الرزاق المتين – وبدون شك ، ولكن هل الأم والأب قادران على تدريس هؤلاء ، وهل هما قادران على تنظيف هؤلاء ، وهل الوالدان قادران كذلك على الصبر عند مشاكسة هؤلاء الأبناء الخمسة أو العشرة ، بل الخمسة عشر ولدا وبنتا ؟؟

فإذا ما اعتمدنا على ربنا في مسألة الرزق والإطعام دون الأخذ بالأسباب – فان النفس البشرية تضيق من تلبية احتياجات هؤلاء الأعداد من الأبناء والبنات في المدارس والمستشفيات والمسكن المريح والمتطلبات والاحتياجات الأخرى ، فنحن لا ندعو لا سمح الله إلى الإجهاض أو تحديد النسل – كما يقال – ولكن ندعو إلى ما جاء به القرآن والسنة النبوية المطهرة من التعقل في كل شيء – فهل نريد لشعوبنا أن تكون كغثاء السيل ؟؟ أو أن تكون عالة على الغير في تسديد احتياجاتها ؟ نسأل الله الصلاح لمجتمعنا والتوفيق الى ما فيه خير هذه الأمة .

ومن المهم جداً أن ننصح أفراد مجتمعنا اليمني أن يستعد من الآن وحتى ليلة الإسناد الزمني في شهر ديسمبر من العام 2014م أن يكون حريصا ومستجيبا لتعليمات الجهات الرسمية التي ستقوم بعملية التعداد . وهنا أحب أن ألفت إلى شيء غير منطقي ولا وطني فيما يقوم به بعض أفراد المجتمع – وهي نسبة قد تصل إلى 30% ممن يقع عليهم التعداد من الذكور والإناث –فهؤلاء ينزحون ليلة الإسناد الزمني إلى قراهم ومدنهم ومحافظاتهم حتى يزيدونا من إعداد حجم السكان في تلك المناطق ونجد مدينة صنعاء على وجه الخصوص أقل عدداً مما كانت عليه في الأيام السابقة ، حيث يريد هؤلاء زيادة العدد في محلاتهم حتى تظهر للدولة أنها بحاجة إلى مشاريع تنموية ، وهذا لا بأس به ولكن سيعودون في اليوم الثاني إلى صنعاء أو بعد اكتمال التعداد فإذا بهم يعيشون هم وأولادهم في العاصمة ، والتي نراها تكتظ بمئات الآلاف من البشر الذين هم بحاجة إلى الطعام والمسكن والماء والمدرسة والمستشفى ،ولم يعتدوا فيها بل كان التعداد في مواطنهم السابقة على أن معظم الأبناء والبنات من مواليد العاصمة فكيف ينتقلون ليلة الإسناد الزمني إلى مناطق أخرى بحيث تصبح العاصمة شبه خالية من السكان .

يجب على المواطن أن يعي أن كل اليمن هي موطن الجميع ، فالقرية والمدينة والعاصمة والمحافظة في الشمال وفي الجنوب وفي الشرق وفي الغرب هي موطن الجميع ، وفق الله الدولة والمواطن إلى سبيل الرشاد ، وأن نحسن جميعا التعامل مع هذا الوطن لأنه لا وطن غير هذا الذي نعيش فيه ، خاصة بعد أن عرفنا جميعا إبعاد المواطن اليمني من بلد الجيران .

■ عميد كلية الآداب جامعة صنعاء

صنفت حوض صنعاء كأحد الأحواض الخمسة الحرجة مائيا في اليمن

دراسة حديثة : تنامي النشاط الزراعي و ظهور تكنولوجيا الحفر الحديث زادا من حدة الأزمة المائية في الحوض

■ صنعاء/ ...الحزمي:

أوضحت دراسة حديثة صادرة عن إدارة الرصد بالإدارة العامة للدراسات والرصد بقطاع التخطيط والدراسات بالهيئة العامة للموارد المائية أن الأزمة المائية في حوض صنعاء ازدادت حدتها منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي بسبب تنامي النشاط الزراعي في الحوض رافقه ظهور تكنولوجيا الحفر الحديث المتمثلة بالحفارات التي كان بداية دخولها إلى اليمن في عام 1973 م ، كما أن ارتفاع معدل النمو السكاني في الحوض عمل على زيادة الطلب على المياه ما زاد الضغط على هذا المورد بشكل كبير .

حوض صنعاء واحد من الأحواض الخمسة الحرجة مائيا، ويتعرض إلى استنزاف مستمر للموارد المائية الشحيحة وطبقا لما تشير إليه معظم الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية التي تؤكد عدم وجود توازن في الموارد المائية نتيجة للخلل في التوازن بين التغذية وزيادة الطلب على المياه في مختلف القطاعات.

وهذا ما تؤكده آخر الدراسات التي نفذها مشروع حوض صنعاء ومنها ما توصلت إليه الدراسة المتعلقة بالخطة التنفيذية لحوض صنعاء (دراسة جايكا 2007 م) التي أكدت أن حوض صنعاء من الأحواض المائية الحرجة وذلك بسبب شحة الموارد المتجددة المتمثلة بالهطول المطري، وبشكل عام يصل المتوسط السنوي طويل الأمد للأمطار إلى 230 مم فيه .

وأشارت الدراسة إلى أن حوض صنعاء يسوده المناخ شبه الجاف والذي يكون بارداً شتاء ومعتدلاً قليل الرطوبة صيفا، وتتفاوت المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة من 14.6 إلى 23.3 درجة مئوية – محطة فرع الهيئة – وتكون الفترة بين مايو إلى أغسطس الأعلى حرارة خلال فترة السنة، أما الفترة ديسمبر إلى فبراير فتكون هي الفترة الباردة من العام ،وفي مثل هذه الظروف المناخية فإن معظم كمية الأمطار تتحول إلى الجريان السطحي ومنه نسبة كبيرة يتحول إلى بخار، حيث يصل معدل التبخر إلى حوالي 2475 مم/سنة، والمتبقي من الأمطار يجري على شكل سيول يحجز منها في السدود والمدرجات الزراعية وكمية صغيرة مما تبقى من المياه الجارية يرد إلى الخزان الجوفي على شكل تغذية سنوية تقدر بـ 50.7 مليون متر مكعب مع تزايد مستمر لضخ المياه من معظم الخزانات الجوفية للأغراض المختلفة والمقدرة بـ 269.1 مليون متر مكعب في السنة، وهذا ما يشكل عجزاً سنوياً في مخزون المياه الجوفية وصل إلى حوالي 218.4 مليون متر مكعب وهو ما تسبب في هبوط لمناسيب المياه داخل مختلف الطبقات الحاملة للمياه. وتؤكده نتائج تحليل بيانات مراقبة المياه الجوفية في تقرير لعام 2007 ، بان الهبوط السنوي في الطبقات البركانية الحاملة للمياه الجوفية يتراوح بين (2-2،5)متر بينما كان معدل الهبوط السنوي في خزان الصخور الرملية في الآبار التابعة للمؤسسة المحلية يتراوح بين (4-6) أمتار.

وأوضحت الدراسة أن حوض صنعاء يضم العديد من التجمعات السكنية بجانب أكبر تجمع سكاني يقع ضمن نطاق الحوض والذي يتمثل بأمانة العاصمة بالإضافة إلى العديد من التجمعات السكنية التي تتبع إداريا محافظة صنعاء. وبحسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 م فان سكان حوض صنعاء بلغ عددهم 2،027،501نسمة غالبيتهم هم سكان أمانة العاصمة والذين يبلغ عددهم حوالي 1،747،627 نسمة وبما نسبته 86،2% من الإجمالي العام لسكان حوض صنعاء ، بالإضافة إلى حوالي 279،874 نسمة هم السكان الذين يقطنون مديريات الحوض بما نسبته 13،8 % من إجمالي سكان الحوض . أما فيما يخص النمو السكاني في حوض صنعاء فهو يختلف بشكل كبير بين سكان الأمانة وسكان بقية المديريات التابعة للحوض. والمعدل العام للنمو السكاني لجميع سكان الحوض يبلغ 5 % سنويا وهذا الرقم المرتفع له انعكاساته على الوضع المائي في الحوض. وطبقا لبيانات ونتائج الدراسة اليابانية فان عدد سكان الحوض قدر بـ 2344740 نسمة عام 2010 م وبمعدل نمو متوسط قدر 4.58 % وسيصل إلى3443519 نسمة عام 2020 م بمعدل نمو متوسط قدر 3.3 م%..

ولفتت الدراسة إلى أن النمو السكاني المرتفع لسكان أمانة العاصمة يرجع إلى العديد من العوامل التي ساهمت في رفع معدل النمو السكاني إلى أن وصل إلى 5،63 % ومن أهم هذه العوامل هي الهجرة الداخلية من جميع محافظات الجمهورية صوب أمانة العاصمة بحثا عن فرص عمل بالإضافة إلى توفر الخدمات في أمانة العاصمة وتركز مؤسسات الدولة في هذه المدينة مما يجعلها منطقة جذب سكاني من الدرجة الأولى مقارنة ببقية المحافظات.

إن النمو السكاني بحوض صنعاء بشكل عام ومدينة صنعاء بشكل خاص يعتبر من أهم العوامل التي عملت على تنامي مشكلة الموارد المائية في الحوض.